

كمال الدين وتمام النعمة

[114] ثم رجع صاحب الكتاب إلى أن يعارضنا بما تدعيه الواقعة على موسى بن جعفر ونحن (1) فلم نقف على أحد ونسأل الفصل بين الواقفين، وقد بينا أننا علمنا أن موسى عليه السلام قد مات بمثل ما علمنا أن جعفرا مات وأن الشك في موت أحدهما يدعو إلى الشك في موت الآخر، وأنه قد وقف على جعفر عليه السلام قوم أنكروا الواقعة على موسى عليهم، وكذلك أنكروا قول الواقعة على (2) أمير المؤمنين عليه السلام. فقلنا لهم: يا هؤلاء حجتكم على أولئك هي حجتنا عليكم، فقولوا كيف شئتم تحجوا أنفسكم. ثم حكى (3) عنا أننا كنا نقول للواقفة: إن الامام لا يكون إلا طاهرا موجودا. وهذه حكاية من لا يعرف أقاويل خصمه وما زالت الامامية تعتقد أن الامام لا يكون إلا طاهرا مكشوبا أو باطنا مغمورا، وأخبارهم في ذلك أشهر وأظهر من أن تخفى، ووضع الاصول الفاسدة للخصوم أمر لا يعجز عنه أحد ولكنه قبيح بذي الدين والفضل والعلم، ولو لم يكن في هذا المعنى إلا خبر كميل بن زياد (4) لكفى. ثم قال: فان قالوا كذا، قيل لهم كذا - لشيء لا نقوله - . وحجتنا ما سمعتم وفيها كفاية والحمد لله. ثم قال: ليس الامر كما تتوهمون في بني هاشم لان النبي صلى الله عليه وآله دل أمته على عترته باجماعنا وإجماعكم التي هي خاصته التي لا يقرب أحد منه عليه السلام كقربهم، فهي لهم دون الطلقاء وأبناء الطلقاء ويستحقها واحد منهم في كل زمان إذ كان الامام لا يكون إلا واحدا بلزوم الكتاب والدعاء إلى إقامته بدلالة الرسول صلى الله عليه وآله عليه وآله عليهم " أنهم لا يفارقون الكتاب حتى يردوا علي الحوض " وهذا إجماع والذي اعتللت به من بني هاشم ليس هم من ذرية الرسول صلى الله عليه وآله عليه وآله وإن كانت لهم ولادة، لان كل بني

(1) من كلام أبي جعفر ابن قبة في دفع

المعارضة. (2) في هامش بعض النسخ الطاهر أن الصواب " الواقعة على محمد بن أمير

المؤمنين ". (3) يعنى أبا زيد العلوى. (4) سيجيئ الخبر في باب ما أخبر به أمير

المؤمنين عليه السلام من وقوع الغيبة. (*)